

Distr.: General
23 December 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس
الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في
أفريقيا وحلّها

أتشرف بأن أحيل طيا تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في
أفريقيا وحلّها عن عام ٢٠١٥، بصيغته التي أقرّها أعضاء الفريق العامل.
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إسماعيل أبراو غاسبار مارتيز
رئيس الفريق العامل المخصص المعني
بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلّها



الرجاء إعادة استعمال الورق

040115 311215 15-22835 (A)



تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلّها عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

أولا - مقدمة

- ١ - الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلّها هو جهاز فرعي لمجلس الأمن أنشئ عملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/2) الذي أقرّ فيه المجلس بضرورة اتخاذ تدابير ملائمة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلّها، وأوضح اعتزامه النظر في إنشاء فريق عامل مخصّص لرصد التوصيات الواردة في بيانه الرئاسي المذكور أعلاه ولتعزيز التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ٢ - وقد عُيّن السفير والممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، إسماعيل أبراو غاسبار مارتيتز، رئيساً للفريق العامل المخصص لمدة عام تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر S/2015/2/Rev.4). ويُبيّن هذا التقرير أنشطة الفريق العامل المخصص في عام ٢٠١٥.

ثانيا - أنشطة الفريق العامل في عام ٢٠١٥

- ٣ - في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، اجتمع الفريق العامل للنظر في أنشطته لعام ٢٠١٥ وفقاً لاقتراح الرئيس ووافق، عقب المناقشة، على برنامج العمل المقترح. وفي ١٩ شباط/فبراير أيضاً، بدأ الفريق العامل النظر في الطريقة التي يمكن من خلالها أن يساعد مجلس الأمن في التحضير للاجتماع التشاوري المشترك السنوي التاسع بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي كان من المقرر عقده في ١٢ آذار/مارس.
- ٤ - وفي ٦ آذار/مارس، اجتمع الفريق العامل لمواصلة مناقشة المسائل التحضيرية ذات الصلة بالاجتماع التشاوري المشترك. وبما أن الاتحاد الأفريقي سيستضيف الاجتماع في أديس أبابا، فقد حضر المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، تيتي أنطونيو، اجتماع الفريق العامل لتقديم إحاطة إلى الأعضاء عن حالة الأعمال التحضيرية وقدم عناصر مشروع البيان المشترك للاجتماع الاستشاري المشترك. وأحيل النص النهائي المتفق عليه للبيان المشترك إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس (انظر S/2015/212).

٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، نظر الفريق العامل في مسألة "التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال بناء السلام: الدروس المستفادة"، واستمع إلى إحاطات قدمها رئيس لجنة بناء السلام، أولوف سكوغ (السويد)، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرنانديز - تارانكو. وحضر الاجتماع أيضاً رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، والدول الأفريقية المعنية، وغيرت روزنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

٦ - وتلت ذلك مناقشة مثمرة مكنت أعضاء الفريق العامل من استكشاف طائفة من المواضيع ذات الصلة، مثل تعزيز المناقشات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والمكاتب الميدانية للاتحاد الأفريقي المتعلقة بطبيعة ونطاق التحديات التي تواجه عملية بناء السلام، وإمكانية توزيع المهام، وتحديد الأطر العملية لمراعاة شواغل أصحاب المصلحة الأفرقة عند تخطيط وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام. وأشار رئيس اللجنة إلى أن عدداً من البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة يولي البعد الإقليمي أهمية كبيرة، ورأى أنه يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تحسن الاستجابة بزيادة التفاعل بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، وتحقيق المزيد من التعاون بين اللجنة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية.

٧ - وأشار الأمين العام المساعد لشؤون دعم بناء السلام إلى الاهتمام الخاص الذي أولي في السنوات السابقة للجانب الأمني في إطار الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولكن العلاقة تطورت وأصبح التعاون الدولي الواسع ضرورياً الآن.

٨ - وأشار ممثل الاتحاد الأفريقي إلى المشاكل المتكررة في البلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات، ولا سيما الانزلاق من حديد في دوامة العنف وعدم توفر التمويل، وشدد على الحاجة المتزايدة إلى التعاون بين لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي لمعالجة مشاكل التنمية، ومواصلة الحوار وإعداد تحليل مشترك للوضع. وناقش المشاركون أيضاً أفضل السبل لسد الفجوات المؤسسية القائمة فيما بين الهيئات المعنية، وأشار البعض إلى إمكانية استخدام الفريق العامل بمثابة منتدى يمكن من خلاله أن يعزز مجلس الأمن الاستفادة من خبرة لجنة بناء السلام. ودعا بعض المشاركين إلى مزيد من التفاعل المنتظم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك تبادل المعلومات عن الإنذار المبكر والتعبئة المشتركة للموارد. وقد تبادل العديد من المشاركين معلومات مفيدة عن أهمية إنهاء ثقافة "بناء الصوامع" من خلال تسليط الضوء على مزايا العمل معاً.

٩ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظر الفريق العامل في موضوع "آفاق التخفيف من وطأة تحديات ما قبل الانتخابات وما بعدها في أفريقيا: دور الاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة“ واستمع إلى إحاطات قدمها كل من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، محمد بن شمس، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، عبد الله باثيلي، ونائب مدير شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، تاج الدين علي دياباكتيه، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي. ووجهت الدعوة إلى كل من رئيس لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة والممثلين الدائمين للبلدان الأفريقية التي تجري انتخابات في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ للمشاركة في الإجراءات.

١٠ - وأبرز الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا الجدول الزمني المزدحم للانتخابات في غرب أفريقيا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وقسم الانتخابات السابقة إلى فئتين: الانتخابات التي أدت إلى تدعيم المؤسسات وتحقيق المصالحة، كما هو الشأن في ليبيريا ومالي ونيجيريا، وتلك التي استقطبت المجتمع وتحولت إلى أعمال عنف. ووجه الانتباه إلى الانتخابات الأخيرة التي أُجريت في نيجيريا، حيث اضطلعت الأمم المتحدة بدور قوي في مجال الدعوة للتخفيف من احتمال اندلاع أعمال عنف تتصل بالانتخابات، والتي، في رأيه، ينبغي أن تعتبر أفضل الممارسات للمنطقة والقارة. وسلط الضوء أيضاً على الدور الحاسم الذي اضطلع به كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بور كينا فاسو عقب الإطاحة بالرئيس بليز كومباوري في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بما في ذلك التزام المنظمات الثلاث بأن تواصل المشاركة أثناء الفترة الانتقالية والانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥. وبالمثل، اقترح أن ينسق الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مساعيهم الحميدة بشأن الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في غينيا عام ٢٠١٥، ونوّه بالدور الذي تضطلع به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في توفير الدعم السياسي لإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥ في ذلك البلد، ولا سيما بمساعدة السلطات الإفوارية في تهيئة بيئة آمنة للانتخابات.

١١ - وأشار الممثل الخاص إلى أن الدروس المستفادة من الانتخابات في غرب أفريقيا قد سلطت الضوء على بعض المبادئ الهامة. أولاً، لقد ذكر أنه ينبغي للعمليات الديمقراطية أن تتسم بالشمول والشفافية والمساءلة وأن تهدف إلى تعزيز الثقة. وثانياً، وجه الانتباه إلى استقلالية اللجان الانتخابية الوطنية، وأكد على وجوب انتخاب أعضاء اللجنة من خلال عملية تتسم بالشفافية. وذكر أن من المهم أن تشارك الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بانتظام وأن توفر لها المعلومات اللازمة للمشاركة بشكل كامل. وثالثاً، من المحتمل أن يكون التعاون الوثيق فيما بين الأحزاب السياسية مؤشراً هاماً على التزامها بالمشاركة السلمية

والعادلة في القضايا محل الاهتمام الوطني. ورابعاً، وجه الانتباه إلى الدور الذي يضطلع به كل من المجتمع المدني والمراقبين المحليين، مثل إنشاء منبر للشخصيات البارزة. واللجوء إلى رصد الانتخابات على أساس الإحصاءات من شأنه أن يقدم للمراقبين المحليين نظرة شاملة عن العملية الانتخابية برمتها على الصعيد الوطني. وخامساً، ينبغي أن يتاح لجميع الأحزاب السياسية والمرشحين السياسيين المشاركة على قدم المساواة في الحملة عن طريق وسائل الإعلام، بما في ذلك المنافذ الإعلامية المملوكة للدولة. وأخيراً، ينبغي أن تدرج جميع فروع قطاع الأمن في استراتيجية تشمل جميع أنحاء البلد وكل جوانب العملية، وأن تظل الخدمات الأمنية محايدة.

١٢ - وأشار الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا إلى أن العديد من البلدان التي تجري انتخابات في منطقة وسط أفريقيا تمر بحالات ما بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي جعل تلك الانتخابات تمثل تحدياً خاصاً. وبخلاف ما حدث في غرب أفريقيا، ظهرت الديمقراطية المتعددة الأحزاب في وسط أفريقيا، ولكنها لم تظهر بعد بطريقة مستقرة، وما زالت أعراض النزاع ملموسة. وكان لدى بعض دول وسط أفريقيا وسائل إعلامية خاصة أقل تطوراً، بينما كان هناك قدر كبير من التوتر على الصعيد الاجتماعي. أما على الصعيد الاقتصادي، فقد وجه الانتباه إلى الانخفاض في أسعار النفط الذي جعل بعض الدول تمر بفترة أزمة اقتصادية قد تؤثر على السياسات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، ستجري الانتخابات المقبلة في وسط أفريقيا في سياق لم يتم فيه بعد التوصل إلى حلول توافقية بشأن مسائل معينة، مثل حدود الأحكام الدستورية وإمكانية تغيير الدساتير القائمة. وفيما يتعلق بالظروف المؤاتية لتأجيل الانتخابات، قال الممثل الخاص إن المسألة هي ما إذا كانت الانتخابات ستعزز المصالحة الوطنية بدلاً من أن تفاقم من الانقسامات. وفي بوروندي، كان من الضروري إقامة حوار صريح بين الأحزاب السياسية للتوصل إلى توافق في الآراء، ولاحظ أن الاندفاع إلى إجراء الانتخابات دون تنفيذ عملية مصالحة، وإيجاد بيئة أمنية محسنة وضمان أن يتمكن الأشخاص المشردون من التصويت قد أسهم في تقويض العملية الانتخابية.

١٣ - وأشار نائب مدير شعبة المساعدة الانتخابية إلى أن الممارسة الآخذة في الازدياد والمتمثلة في الاندفاع إلى إجراء انتخابات قد فاقمت أحياناً من الوضع العام على المستويين السياسي والأمني في بعض البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي قد أوصى البلدان بأن تتخذ الخطوات اللازمة لإعداد الانتخابات وتنظيمها بالشكل الملائم. وأكد أن النزاعات الانتخابية قد نجمت عموماً عن أسباب تنظيمية تعود جذورها إلى مشاكل لم تحسم، مثل الإقصاء أو عدم المساواة أو انعدام الثقة في المؤسسات. وقد تمكنت

الأمم المتحدة من تقديم المساعدة التقنية في مجالات مثل الحكم الديمقراطي، وتعزيز القواعد الانتخابية الشاملة، ووضع جداول زمنية مناسبة أو نشر مراقبين للانتخابات.

١٤ - وأشار المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي إلى الصكوك القانونية التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك قرار الجزائر بشأن التغييرات غير الدستورية لحكومة عام ٢٠٠٠. وقد شاركت وحدة الديمقراطية والمساعدة الانتخابية التابعة للاتحاد الأفريقي في مراقبة الانتخابات، وتقديم المساعدة الانتخابية، والإصلاح الانتخابي، وتدريب مكاتب رصد الانتخابات وبناء قدراتها. وقد أعد فريق الحكماء عدة تقارير بشأن السبل الكفيلة بمنع نشوب أزمات ونزاعات ما بعد الانتخابات أو إيجاد حل لها. وشدد على أهمية الوقاية، والملكية، وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونقص الأموال لدى الاتحاد الأفريقي وحدوى اللجوء إلى الدبلوماسية الهادئة.

١٥ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، وافق أحد المشاركين على أن الانتخابات هي مقياس لقوة الاستقرار السياسي. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، ستمكن الانتخابات من العودة إلى النظام الدستوري. وقد رحّب مشارك آخر بإيلاء مجلس الأمن اهتماماً متزايداً للأطر الانتخابية وقال إن وجود المجتمع الدولي من شأنه أن يعزّز الاستقرار ويخفف من حدة التوترات. وأفاد رئيس لجنة بناء السلام بأن أي بلد يجري انتخابات ويخشى من الوقوع من جديد في براثن النزاع يمكنه أن يطلب الدعم من اللجنة، حتى لو اقتصر الأمر على مناقشة واحدة أو على طلب المواكبة. وأضاف أنه يمكن للجنة أن تعمل بشكل أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولفت الانتباه إلى ضرورة الاستخدام المرن للموارد، بما في ذلك موارد صندوق بناء السلام. وأكد أحد المشاركين على ضرورة إدماج المنظورات الإقليمية ودون الإقليمية في عمل اللجنة ومجلس الأمن، وشدد على أهمية الملكية الوطنية وسيادة الدول، مثلاً، في تفسير الدساتير. وعلّق مشارك آخر أهمية على دور الشباب في السياسة وفي إقامة مجتمع مدني صحي، وعلى دور المرأة في العمليات السياسية، واقترح أيضاً أن ينسق كل من اللجنة ومجلس الأمن رسائلهما، محذراً من احتمال فقدان قدر كبير من السلطة في حال طُبِّقت مبادئ مثل الملكية الوطنية والشمولية والدور الإقليمي ودون الإقليمي بشكل غير متسق.

١٦ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نظر الفريق العامل في موضوع "الدبلوماسية الوقائية في أفريقيا: دور الاتحاد الأفريقي وتعاون مع الأمم المتحدة"، واستمع إلى إحاطتين قدمهما فريد نغوغا - غاتيريتسي، رئيس شعبة منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر التابعة للاتحاد الأفريقي، وعبد الفتاح موسى، مدير الشؤون السياسية في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد

الأفريقي. وشارك في الاجتماع أيضاً رئيسُ لجنة بناء السلام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي. وكان الاجتماع مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٧ - وتكلم رئيس شعبة منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر التابعة للاتحاد الأفريقي، فسلط الضوء على عدة مجالات يمكن معالجتها لتعزيز الوقاية. وأشار إلى ضرورة تحسين الإنذار المبكر، وذكر أن الاتحاد الأفريقي يعمل مع الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية لكفالة بلوغ جميع تلك الهيئات مستوىً مماثلاً من الإلمام بالحالات السائدة. وأشار إلى بعض التحديات التي تعرقل فعالية الإنذار المبكر، فقال إن نظرة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية كانت مختلفة عن بعضها بشأن تطور الحالة في بعض الأزمات، وأكد أن رغم القبول الواسع النطاق الذي يلقاه مفهوم الإنذار المبكر، فإن عدد الجهات الفاعلة التي ترغب فعلاً في تلقي الإنذار قليلة. وأوصى بتعزيز الروابط مع المجتمع المدني والشركاء الإقليميين لدعم التوصل على نحو فعال إلى منع نشوب النزاعات.

١٨ - وتابع كلامه قائلاً إن الدبلوماسية الوقائية أصبحت في بعض الأحيان شكلاً من أشكال إدارة الأزمات، وإن من الممكن النجاح في تطبيق قدر من الوقاية المبكرة عندما تتفق الدول الأعضاء على تقييم جوانب الضعف الهيكلي لديها. وأشار إلى ضرورة تجهيز من أسماهم باسم "الدبلوماسيين الوقائيين" تجهيزاً أفضل، وفي ذلك الصدد، ذكر أن الاتحاد الأفريقي يعمل على توسيع نطاق مجموعة مبعوثيه، مع التركيز على تحديد مبعوثين كبار يحظون باحترام كبير ويملكون القدرات اللازمة. غير أنه نبّه إلى أن الاستثمار المالي ضروري لتحقيق النتائج، ولا سيما في مجال قدرة الاستجابة السريعة. وقال إنه يأمل في أن وحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي ستُنشأ قريباً، ولكن هذا يتوقف على توافر الموارد الكافية.

١٩ - وأشار مدير الشؤون السياسية في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إلى أن الاتحاد الأفريقي، عقب إنشائه في عام ٢٠٠٢، قد انتقل من نهج عدم التدخل الذي كانت تنتهجه منظمة الوحدة الأفريقية إلى نهج قائم على نبذ اللامبالاة والتركيز على المسؤوليات المشتركة على المستويين القاري والإقليمي. وقال إن الاتحاد الأفريقي قد أنشأ قواعد وهاكل قانونية تشمل هياكل لتخفيف حدة الآثار ضمن منظومة السلام والأمن الأفريقية، وذلك بهدف تجنب نشوب النزاعات. وذكر أن الاتحاد الأفريقي يستخدم أيضاً وظيفة المساعي الحميدة التي يضطلع بها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ويوفد ممثلين ومبعوثين خاصين، وبعثات لتقصي الحقائق، وبعثات لمراقبة الانتخابات. ووصف عملية تفعيل هيكل الحوكمة في أفريقيا، وهي مجموعة من المعايير التي تشكل رؤية للحوكمة في القارة على أساس الصكوك القانونية، بما فيها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والميثاق الأفريقي بشأن

الديمقراطية والانتخابات والحكم، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وإعلان لومي بشأن تغيير الحكومات بطرق غير دستورية، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٢٠ - وأشار إلى إجراء عدد كبير من العمليات الانتخابية في أفريقيا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وقال إن من الضروري الاستعداد لدعم الضعفاء في حال نشوب نزاعات محتملة. فمسألة فرض حدود على مدة شغل المناصب أدت إلى توترات، وتجاهد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إدارة الوضع. وتسببت الانتخابات في اشتباكات بين السلطات وجزء من الجمهور وأدت إلى مظالم سياسية. ورغم عدم وجود إجابات سهلة، فإن ثمة سبلا لتحسين الاستفادة من الإمكانيات الجماعية. وذكر أيضاً أن المناقشات المتعلقة بالأسبقية والتبعية قد أدت إلى طريق مسدود، وقال إن استشراف الآفاق وتحليلها من أجل التوصل إلى فهم مشترك للحالة يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق الاتساق في العمل الجماعي. وأوضح أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ما زالا يتعلمان كيفية التعامل مع الجماعات المختلفة، على الصعيدين العسكري والسياسي، وأن التعقيدات والتهديدات الجديدة تتجاوز قدرة وخبرة أي منظمة بمفردها. واختتم كلامه قائلاً إن الإطار التوجيهي للشراسة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ينبغي أن يقوم على المشاركة المبكرة والتشاور والتفاهم المشترك والتخطيط المشترك واتباع نهج متكامل في جميع مراحل دورة النزاع. والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعملان أيضاً على تعزيز القدرات بشكل متبادل من خلال الدبلوماسية الوقائية وعمليات الوساطة الأكثر تركيزاً على النتائج.

٢١ - وسلط المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي الضوء على دور فريق الحكماء بوصفه إحدى أدوات الاتحاد الأفريقي للانخراط في الدبلوماسية الوقائية، وقال إنها فعالة من حيث التكلفة مقارنة بعمليات حفظ السلام الباهظة التكاليف. ووجه الانتباه إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، وشدد على أن ترسيخ ثقافة السلام ينبغي أن يبدأ في البيت. وأشار إلى التغيير في اتجاهات النزاعات وإلى التحدي الذي يمكن أن يشكله ذلك بالنسبة للدبلوماسية الوقائية ولا سيما في الحالات التي يكون الإرهابيون متورطين فيها.

٢٢ - وأشار رئيس لجنة بناء السلام إلى استعراضين رئيسيين أُجرياً مؤخراً، هما تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968-S/2015/490)، وقال إنهما تضمنتا ما يفيد بأن ثمة حاجة إلى إجراء تحسينات على صعيد العمل مع المنظمات الإقليمية وتفعيل خطة الوقاية بشكل ملموس أكثر. وأشار إلى أن الاتحاد الأفريقي قد اكتسب خبرة

هائلة، وأن الانتقال من نهج عدم التدخل إلى نهج نبذ اللامبالاة قد حسّن احتمالات اتخاذ إجراءات مبكرة. وقال إن اللجنة تسعى إلى تحسين الجوانب الوقائية لعملها، وإنها عقدت مؤخرًا اجتماعًا حول موضوع بوركينافاسو. ورغم أن ذلك البلد ليس مدرجًا في جدول أعمال اللجنة، فإنه طلب التشاور بشأن بعض التحديات التي يمكن أن يواجهها قبل الانتخابات. وبالإشارة إلى تحسين تعاون اللجنة مع المنظمات الإقليمية، قال إن من الممكن إجراء زيارات إلى الاتحاد الأفريقي.

٢٣ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب المشاركون عن دعمهم تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حيث أشار العديد من أعضاء الفريق العامل إلى أن الجهود المشتركة المبذولة لمعالجة الحالة في بوركينافاسو كانت حاسمة الأهمية في ضمان احترام القوات المسلحة مبدأ سيادة القانون. ودعا أحد الأعضاء إلى ترسيخ الشراكة الاستراتيجية وفقًا لما أوصى به الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، واقترح أن يبدأ تنسيق النهج بالتزامن مع نشوء الأزمات، وأن يشمل ذلك إجراء مزيد من التقييمات المشتركة والإحاطات والتحليل المشتركة. وقال عضو آخر إن الحوار البناء بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ينبغي أن يُعزّز، مع التركيز على البحث عن المزايا النسبية والتكامل. وأعرب العضو نفسه عن أسفه لعدم الاستثمار في مجال الوقاية، واقترح أن تُتبع في مجال الوقاية الأمثلة المستمدة من التعاون الاستراتيجي الذي أُحرز في مجال حفظ السلام.

٢٤ - وأشار أحد الأعضاء إلى أن الفريق العامل قد دعا إلى إيفاد مزيد من البعثات الزائرة من مجلس الأمن في إطار دوره المتعلق بمنع نشوب النزاعات. وذكر عضو آخر بأن مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن قد اتفقا في بيانهما المشترك الأخير على بعثة مشتركة في عام ٢٠١٥. وعقب الإقرار بأن مثل هذه البعثات المشتركة ينبغي أن تُستخدم بهدف دعم الجهود الإقليمية وليس بهدف "تعزيز المياه"، شُدّد على أهمية التنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقال أحد الأعضاء إن الاجتماعات التشاورية المشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن تميل إلى المبالغة في الطابع الرسمي وينبغي أن تركز أكثر على إعداد برامج عمل من أجل تسوية النزاعات بدلا من الاكتفاء بمناقشتها. ورأى ذلك العضو أن من الضروري إجراء بعثات مشتركة بين الجهازين لاستكمال الاجتماعات التشاورية المشتركة.

٢٥ - ورحب أحد الأعضاء بتزايد نشاط المؤسسات الأفريقية في مجال منع نشوب النزاعات، وأشار إلى أن المعارف الأفريقية و "الأدوات" الأفريقية تكون في كثير من الأحيان أكثر ملائمة للتعامل مع الحالات المحلية. وقال عدة أعضاء، في معرض الإشارة إلى

ليبيا، إن المبادرة الأفريقية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للأزمة في عام ٢٠١١ لم تحظ بقدر كافٍ من الاهتمام. وشددوا على ضرورة احترام الملكية الوطنية للعمليات الانتخابية، لأن التدخل الأجنبي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحالة. وذكر عضو آخر أنه يود توجيه الانتباه إلى مفهوم عدم التدخل واختلافه عن مفهوم نبذ اللامبالاة، وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف موقف اللامبالى أمام فظائع تصل إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، أيا كان مكان ارتكابها. وذكر ذلك العضو أن مسؤولية توفير الحماية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تطبيق الدبلوماسية الوقائية في مثل هذه الحالات.

٢٦ - وذكر أحد المشاركين بأن القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) قد وفر أساساً لمقاربة منهجية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا. ففي ذلك الوقت، كان التركيز ينصبّ على الوساطة. وأشار إلى إمكانية كشف نشوء النزاع في مرحلة مبكرة، وقال إن الوقاية ليست حلاً يطبق في آخر لحظة. وأضاف قائلاً إن على الأمم المتحدة، كلما ظهرت دلائل على وجود نزاع، أن تتبع نهجاً تدريجياً في معالجته. وذكر أن تقدماً قد أُحرز في هذا المجال، وبخاصة في القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي جاء مكماً للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). ودعا إلى إنشاء مزيد من المكاتب الإقليمية لفهم الحقائق السياسية وكفالة أن تكون الأمم المتحدة رأياً مستنيراً.

٢٧ - وأشار عدد من الأعضاء والمشاركين الآخرين إلى أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تركز على التنمية المستدامة بوصفها سبيلاً يساعد على كفالة منع نشوب النزاعات. وذكر أحد المشاركين بأن بعض الأنشطة تسبق الدبلوماسية الوقائية، مثل الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز التعاون والتنمية الدولية. وبالإشارة إلى توصية فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، المتعلقة بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار إلى صندوق بناء السلام (انظر A/69/968-S/2015/490، الفقرة ١٧١)، قال أحد المشاركين إن مثل هذا الاستثمار يمكن أن يضع الأمم المتحدة في موقع أفضل يتيح لها إنقاذ الأرواح البشرية وتوفير الأموال.

ثالثاً - الاستنتاجات

٢٨ - ذكر رئيس الفريق العامل بأن مجلس الأمن قد قرر في الفقرة ١٨ من قراره ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، متابعة البيانات الصادرة عن الاجتماعات التشاورية السنوية لمجلس الأمن ومجلس السلام والأمن، من خلال قنوات منها الفريق العامل. ولذا ينبغي للفريق العامل أن يواصل ممارسة تلك الولاية. ويمكن أن يشكل الاجتماع الاستشاري المشترك السنوي العاشر، المقرر

عقدته في نيويورك في عام ٢٠١٦، فرصة مناسبة في الوقت الملائم لمناقشة كيفية متابعة البيانات الصادرة بالاتفاق بين أعضاء كلا الجهازين.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، تبين أن نشوء وترسخ منظومة السلام والأمن الأفريقية والشراكة المتنامية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي توفر للفريق العامل فرصاً لإعادة تنشيط برنامج عمله من خلال العمل كهيئة خبراء يمكنها أن تسدي المشورة إلى مجلس الأمن بناءً على المعلومات والتحليلات التي تتلقاها من المصادر التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل محدّدة مدرجة على جدول أعمال المجلس، بما يشمل مجالي الإنذار المبكر والوقاية.

٣٠ - وأشار الرئيس إلى أن اجتماعات الفريق العامل التي عُقدت في عام ٢٠١٥ قد أنتجت أفكاراً يمكن أن تكون مفيدة بشأن العلاقة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، وهذا أمر يمكن أن يعزز عمل المجلس، في مجالات تشمل بناء السلام والتخفيف من حدّة التحديات في فترات ما قبل الانتخابات وما بعدها والدبلوماسية الوقائية. وفي هذا الصدد، أوصى الرئيس بأن يبقى المجلس قيد الاستعراض الأفكار والاقتراحات التي انبثقت من اجتماعات الفريق العامل في عام ٢٠١٥، وأن ينظر في الأفكار والاقتراحات التي يمكن إدراجها في أعمال المجلس، ولا سيما فيما يخص أعماله المتعلقة ببلدان محددة وأعماله الموضوعية.